العربية
التاريخ: 5 ديسمبر 2008

تقرير المشاكل الخاص بـ GNSO
حول استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته

حالة هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي تقرير المشاكل الخاص باستعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته والذي طلبته اللجنة الاستشارية العامة (ALAC).

ملخص

تم تقديم هذا التقرير إلى مجلس GNSO في 5 ديسمبر 2008 استجابةً للطلب الذي قدمته ALAC متابعةً لاقتراح تم اقتراحه ودعمه أثناء اجتماع ALAC الذي أقيم من خلال تقنية متابعة المؤتمرات عن بعد في 14 أكتوبر، وبناءً على ذلك تم تقديم الطلب في 20 نوفمبر 2008.

تمت ترجمة هذه الوثيقة من اللغة الإنجليزية لتصل إلى جمهور أوسع. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (ICANN) للتحقق من دقة الترجمة، غير أن اللغة الإنجليزية هي اللغة التي يتم العمل بها في ICANN، كما أن النص الأصلي المكتوب باللغة الإنجليزية من هذه الوثيقة هو النص الوحيد الرسمي والمعتمد.
ويمكنك الاطلاع على النص الأصلي المكتوب باللغة الإنجليزية على:
http://gnso.icann.org/issues/post-expiration-recovery/report-05dec08.pdf

جدول المحتويات

1. ملخص تنفيذي 3
2. الهدف 5
3. خلفية 6
4. تحليل الموظفين وتوصياتهم 11
5. هل تقع المشكلة داخل نطاق وضع السياسة الخاصة بـ GNSO؟ 14
الملحق 1 - الطلب الخاص بـ ALAC لتقديم تقرير مشاكل 16
الملحق 2 - سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية 22

1. ملخص تنفيذي

1.1 خلفية

- تم تقديم هذا التقرير استجابةً للطلب (انظر الملحق 1) الذي تقدمت به اللجنة الاستشارية العامة (ALAC) لتقديم تقرير مشاكل حول استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته.
- تدعي ALAC في هذا الطلب أنه "قد ثبت عدم فعالية" المعايير الحالية التي تهدف إلى استعادة اسم نطاق منتهي الصلاحية وتؤكد على أن "فقد اسم النطاق قد يسبب ضررًا ماليًا كبيرًا لمسجّل النطاق ويزداد هذا الضرر بزيادة الوقت المطلوب لاستعادة الاسم. وقد يتعلق بذلك أيضًا ضرر مادي أقل في شكل الإضرار بالسمعة والخسارة الدائمة للأعمال التجارية". وعلاوةً على ذلك، تعتقد ALAC أن المحاولات السابقة لوضع إمكانية توقع استعادة النطاق بعد انتهاء صلاحيته "غير ناجحة".
- لفهم العملية الحالية بشكل أفضل وتحديد المشاكل المحتملة التي قد تواجه عملية استعادة النطاق بعد انتهاء صلاحيته، تم تقديم نظرة عامة على دورة الحياة الحالية لاسم نطاق gTLD وبشكل أكثر تحديدًا فترات السماح بالاستعادة بعد انتهاء الصلاحية في الفصل 3.

1.2 ملخص العملية الحالية وتحليل الموظفين

- فترة السماح بالاسترداد (RGP) ليست سياسة إجماع، وبالتالي ليست ملزمةً لجميع المُسجلين، وذلك على الرغم من توفير العديد من المُسجلين لهذه الفترة. ويبدو أن هناك عدد قليل من أسماء النطاق التي تدخل في فترة السماح بالاسترداد (RGP) نظرًا لأن المُسجل لم يقم بحذفها، ولكن بدلاً من ذلك تم بيع عمليات التسجيل و/أو عرضها في مزاد علني و/أو نقلها إلى طرف آخر أثناء فترة السماح بالتجديد التلقائي السابقة عند فشل مسجّل النطاق في التجديد. وقد يقوم المُسجلون بتقديم سياسة تجديد تلقائي لمسجّلي النطاق لتجديد اسم النطاق بعد انتهاء الصلاحية و/أو مشاركة أرباح البيع أو العرض في المزاد العلني مع مسجّل النطاق، بينما لا يلتزم المُسجلون بالقيام بذلك.
- تحتوي اتفاقية اعتماد المُسجل (RAA) على عدد من البنود التي توضح التزامات المُسجلين بنقل تفاصيل الحذف وسياسات التجديد التلقائي إلى مسجّلي النطاق الجدد. ومع ذلك، فإن البنود والشروط المحددة التي قد تكون ضرورية لا تكون واضحةً دائمًا وقد لا يفهم مسجّلو النطاق المقتضيات الخاصة بفقرات محددة في تعاقداتهم بشكل كامل. ويتم حاليًا تضمين فقرة في العديد من اتفاقيات التسجيل يحصل المُسجل بموجبها على الحق في تجديد اسم النطاق ونقله إلى المُسجل عبر شركة تابعة أو فرعية أو عبر طرف آخر و/أو إعادة توجيه اسم النطاق بعد انتهاء الصلاحية.
- لا يوجد شرط ينص على تعليق اسم النطاق أثناء فترة السماح بالتجديد التلقائي، وهو ما قد يؤدي فقط إلى فهم مسجّل النطاق أن اسم النطاق قد انتهت صلاحيته بعد انتقاله إلى فترة السماح بالاسترداد (RGP) أو بعد بيع عملية تسجيل اسم النطاق إلى مسجّل نطاق آخر.
- لا يمكن حاليًا تغيير المُسجلين أثناء فترة السماح بالاسترداد (RGP).

1.3 توصيات الموظفين

- يوصي موظفو ICANN مجلس GNSO ببدء عملية تطوير سياسة (PDP) لمراجعة التغييرات في سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية ودراستها أو تطوير سياسة إجماع جديدة تتناول ما يلي:
  - تحديد ما إذا كانت هناك فرصة أمام مسجّلي النطاق لاسترداد أسماء النطاقات منتهية الصلاحية الخاصة بهم
  - تحديد ما إذا كانت البنود المتعلقة بانتهاء الصلاحية الواردة في اتفاقيات التسجيل العادية واضحةً وبينة بشكل كافٍ
  - تحديد ما إذا كانت هناك إخطارات كافية لتنبيه مسجّلي النطاق باقتراب انتهاء الصلاحية
  - تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتطبيق معايير إضافية للإشارة إلى انتهاء النطاق بمجرد دخول اسم النطاق في فترة السماح بالتجديد التلقائي (مثل حالة التعليق أو وجود إخطار على الموقع به رابط حول كيفية التجديد أو أية خيارات أخرى يتم تحديدها).
  - تحديد ما إذا كانت هناك طريقة لتمكين نقل اسم النطاق في فترة السماح بالاسترداد (RGP)، و-إذا كانت موجودة- تحديد الطريقة الأمثل لذلك.

في النقطة الثانية، قد يرغب مجلس GNSO في تحديد ما إذا كان ينبغي بحث هذه النقطة في سياق سياسة الانتقال الداخلي بين المُسجلين PDP C، "تحسينات قواعد تشغيل "IRTP" القادمة.

- بالإضافة إلى ذلك، يوصي موظفو ICANN بمتابعة أية جهود تالية لتطوير السياسة يشترك فيها المجلس إتاحة معلومات إضافية من موظفي ICANN المعنيين بالتوافق لتوفير فهم أفضل لمعرفة كيفية تفعيل البنود التي تعد حاليًا جزءًا من RAA، مثل الالتزام بتقديم تفاصيل سياسة الحذف والتجديد التلقائي، بالإضافة إلى تقديم معلومات على موقع الويب حول الرسم المحتسب مقابل استعادة اسم النطاق أثناء فترة السماح بالاسترداد (RGP).
- وعلاوةً على ذلك، يمكن لمجلس GNSO دراسة التحسينات، وهو ما قد يؤدي إلى تحديد بنود العقد الأكثر وضوحًا أو ظهورًا فيما يتعلق بسياسات التجديد التلقائي وانتهاء الصلاحية. وتنبغي الإشارة إلى أن موظفي ICANN لا يوصون بتضمين ذلك في عملية تطوير السياسة (PDP)، حيث يعتمد ذلك على إرادة المُسجل وحده في تقرير الخدمات التي سيقوم بتقديمها طالما أنها تظل داخل نطاق سياسات الإجماع ويجب على مسجّل النطاق فهم ما يقوم بالاشتراك لفعله. وأشار رئيس سابق في مجلس GNSO فيما يتعلق بهذا السياق أنه "من الممكن أن تقدم ICANN وGNSO المساعدة من خلال توفير المعلومات المعتمدة حول السياسات والعمليات الخاصة بتسجيل أسماء النطاق لمنظمات [حماية المستهلك] هذه".

1.4 هل تقع المشكلة داخل نطاق وضع سياسة GNSO؟

- تتضمن استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته توزيع أسماء النطاق وتخصيصها. وتتحمل ICANN أيضًا مسؤولية تطوير السياسة بشكل منطقي ومناسب فيما يتعلق بهذه الوظائف التقنية. وكما تم شرحه بمزيد من التفصيل في الفصل 5 أدناه، فإن المشكلة تقع داخل نطاق بيان مهمة ICANN. ونظرًا لتعلق استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته بنطاقات gTLDs، فإن المشكلة تقع داخل نطاق GNSO ويجب تناولها.

2. الهدف

- تم تقديم هذا التقرير استجابةً للتقرير الذي تقدمت به اللجنة الاستشارية العامة (ALAC) لتقديم تقرير مشاكل حول استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته كما هو وارد في التقرير الخاص بها (انظر الملحق 1).
- وفي هذا السياق، وبالتوافق مع متطلبات لوائح ICANN،فإن:

أ. الموضوع المُقترَح الذي تمت إثارته للدراسة هو استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته.

ب. اللجنة الاستشارية العامة هي الجهة التي قامت بتقديم المشكلة.

ج. مدى تأثير المشكلة على هذه الجهة: "المجتمع العام" هو اسم مجتمع مستخدمي الإنترنت الفرديين الذين يشاركون في عمل تطوير السياسة الخاصة بـ ICANN. وينص طلب ALAC الذي يطالب بتقديم تقرير المشاكل هذا على:

"تتمثل مهمة ICANN في "تنسيق نظم المعرفات الفريدة للإنترنت العالمي على المستوى الكلي، وخاصةً لضمان تشغيل مستقر وآمن لنظم المعرف الفريد للإنترنت". وتضع لوائح ICANN 11 قيمةً رئيسية يجب أن ترشد قرارات ICANN وإجراءاتها لتعزيز مهمتها.

يتضمن تمكين عملية الاستعادة القابلة للتوقع لأسماء النطاقات بعد انتهاء صلاحيتها مع السماح في الوقت ذاته بالابتكار في تسجيل النطاق؛ القيم الرئيسية التالية:
1. المحافظة على استقرار تشغيل الإنترنت ومصداقيته وأمنه وإمكانية تشغيله عالميًا وتعزيز ذلك.
6. تقديم المنافسة وتعزيزها في تسجيل أسماء النطاق حيث تتوفر إمكانية الممارسة وتحقيق الاستفادة للمصلحة العامة.
7. استخدام آليات تطوير سياسة مفتوحة وتتسم بالشفافية وتعمل على (1) تعزيز القرارات حسنة الاطلاع المعتمدة على نصيحة خبير و(2) ضمان أن هذه الهيئات الأكثر تأثرًا يمكنها تقديم المساعدة في عملية تطوير السياسة.
9. التصرف بسرعة استجابةً لاحتياجات الإنترنت، مع الحصول على مشاركة حسنة الاطلاع -كجزء من عملية اتخاذ القرار- من هذه الهيئات الأكثر تأثرًا.

د. دعم المشكلة لبدء عملية تطوير السياسة (PDP): تبنت ALAC الاقتراح الذي يطالب بتقديم تقرير مشاكل بالإجماع في 14 أكتوبر 2008.

3. خلفية

3.1 خلفية

- صوتت اللجنة الاستشارية العامة (ALAC) في اجتماعها المقام من خلال تقنية متابعة المؤتمرات عن بعد في 14 أكتوبر 2008 لطلب تقرير مشاكل حول موضوع قدرة المُسجلين على استعادة أسماء النطاقات بعد انتهاء تاريخ صلاحيتها الرسمي. وطالب الاقتراح بتنقيح مسودة الطلب أثناء اجتماع ICANN في القاهرة قبل تقديمه إلى منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO).
- قامت ALAC بتشكيل مجموعة عمل صغيرة للعمل على هذا الطلب الذي تم تبنيه بالإجماع في 5 نوفمبر 2008.
- تم تقديم الطلب إلى مجلس GNSO في 20 نوفمبر 2008.

3.2 طلب تقديم تقرير مشاكل

- يطالب الطلب الخاص بـ ALAC "بوضع تقرير مشاكل حول استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته بواسطة مسجّل النطاق الأصلي".
- يدعي الطلب أنه قد "ثبتت عدم فعالية" المعايير الحالية التي تهدف إلى استعادة اسم نطاق منتهي الصلاحية.
- يؤكد الطلب أن "فقد اسم النطاق قد يؤدي إلى إلحاق ضرر مالي كبير بمسجّل النطاق، ويزداد هذا الضرر بزيادة الوقت المطلوب لاستعادة اسم النطاق. وقد يتعلق بذلك أيضًا ضرر مادي أقل في شكل الإضرار بالسمعة والخسارة الدائمة للأعمال التجارية".
- نظرًا لاعتبار طلب ALAC أن المحاولات السابقة لوضع إمكانية توقع استعادة النطاق بعد انتهاء صلاحيته "غير ناجحة"، غير أنه يشير إلى عدد من "النتائج المرغوبة" التي يأمل في تحقيقها نتيجة لعملية ممكنة لتطوير السياسة، حيث تتضمن ما يلي:
  - ضمان إمكانية استرداد النطاقات بواسطة مسجّل النطاق الأصلي لفترة زمنية محددة بشكل فوري بعد انتهاء الصلاحية (وهي 30-45 يومًا)، حيث لا يجوز بيع عملية التسجيل أو عرضها في مزاد علني خلال هذه الفترة.
  - إذا تم تحويل اسم النطاق للوصول إلى الويب، يجب أن تحدد الصفحة التي يتم تحويله إليها اسم النطاق كاسم نطاق ما بعد انتهاء الصلاحية وأن توفر تفاصيل حول كيفية استعادة الاسم.
  - يجب ألا يتم توصيل البريد الإلكتروني أو رده بواسطة كود خطأ مناسب،بعد انتهاء الصلاحية.
  - يجب عدم استمرار إمكانية الوصول إلى أية خدمات أخرى يتم الوصول إليها بطريقة عادية عبر اسم النطاق بعد ذلك.
  - يجب أن تكون تكلفة استعادة الاسم أثناء فترة السماح بالاسترداد قابلةً للتوقع، أي أن تكون منشورة وألا تعتمد على القيمة التصورية لإعادة بيع اسم النطاق أو عرضه في مزاد علني.
  - يجب أن تكون آلية نقل اسم النطاق أثناء عملية الاستعادة ممكنة ومُوثَّقة ومنشورة.
  - عند حذف اسم نطاق في نهاية الأمر، يجب توفير فترة السماح بالاسترداد (RGP) لمسجّلي النطاق ويجب أن تتوفر إمكانية توقع السعر.
  - يجب توفير إمكانية تغيير المُسجلين أثناء الاستعادة خلال فترة السماح بالاسترداد (RGP).
  - يشير مصطلح "منشور" إلى ضرورة إمكانية تحديد المعلومات بسهولة على موقع الويب الخاص بالمُسجل.
- بالإضافة إلى النتائج المرغوبة، يوضح الملحق 1 عددًا من المشاكل المتعلقة بانتهاء صلاحية النطاق واستعادته، بمعنى:
  - إرسال إخطارات انتهاء الصلاحية وتلقيها، ولكن لم يتخذ مسجّل النطاق أي إجراء مناسب.

- إرسال الإخطارات، ولكن لم يتلقاها مسجّل النطاق بانتباه، وهذا يحدث عادةً بسبب التعامل معها على أنها بريد مزعج، أو استمرار وجود عنوان البريد الإلكتروني ولم يتم التحقق منه.
- طلب مسجّل النطاق للتجديد التلقائي، ولكن لم يكن هناك تمويل كافٍ متوفر وقت التجديد أو رفض بطاقة الائتمان الواردة على الملف.
- محاولة إرسال الإخطارات، ولكن تعذر توصيلها إما بسبب خلل في نظام البريد أو قدم معلومات جهة الاتصال الواردة في عملية التسجيل.
- عدم إرسال المُسجل للإخطارات المطلوبة بسبب خلل في النظام أو التراخي في الدراسة.
- استخدام مسجّل النطاق لخدمة خاصة وعدم إرسال هذه الخدمة لإخطارات انتهاء الصلاحية.
- طلب التجديد التلقائي وعدم تنفيذ المُسجل (أو الخدمة الخاصة) لهذا التجديد.
- الاستيلاء على النطاق وتغيير معلومات جهة الاتصال، مما يسمح بنقل النطاق إلى مُسجل آخر.
- عدم تسجيل النطاق على الإطلاق في اسم "مسجّل النطاق". ويكثر ذلك بشكل خاص في الحالات التي يقوم فيها أحد الموزعين بإرسال اسم النطاق في شكل حزمة في اتفاقية استضافة.

3.3 فترات السماح بالاستعادة بعد انتهاء الصلاحية والممارسات الحالية

- لفهم العملية الحالية بشكل أفضل وتحديد المشاكل المحتملة التي قد تواجه عملية استعادة النطاق بعد انتهاء صلاحيته، تم ذكر نظرة عامة على دورة الحياة الحالية لاسم نطاق gTLD (انظر الشكل 1) وبشكل أكثر تحديداً فترات السماح بالاستعادة بعد انتهاء الصلاحية في هذا القسم.
- يوجد من العناصر المذكورة أدناه التي تعد جزءاً من سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية (EDDP، انظر الملحق 2) وهو بمثابة سياسة إجماع تعمل على تنقيح بنود انتهاء صلاحية تسجيل النطاق في اتفاقية اعتماد المُسجل الخاصة بـ ICANN في ديسمبر 2004.

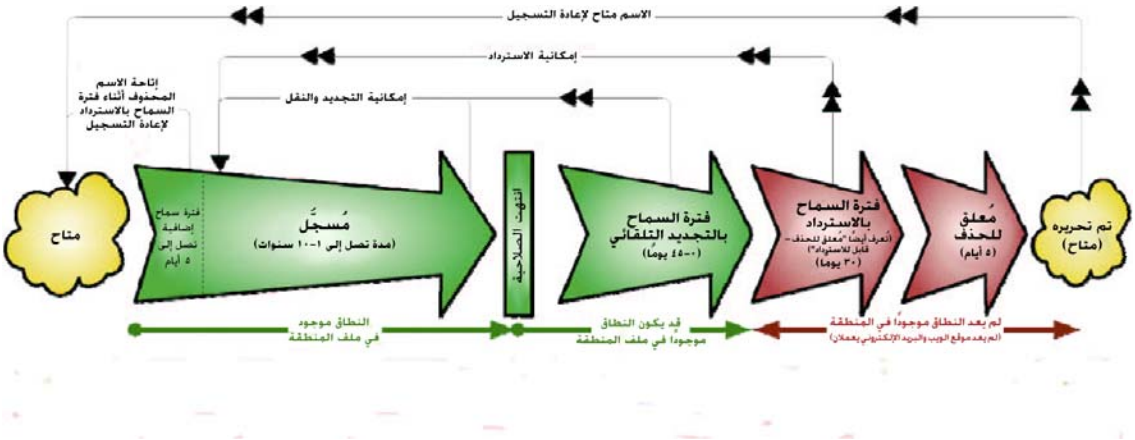

الشكل 1 – دورة حياة اسم نطاق gTLD

3.3.1 قبل انتهاء الصلاحية

- وفقًا لبنود اتفاقية اعتماد المُسجل (RAA) حسب ما أدت سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية (EDDP) إلى تعديله، "ينبغي على المُسجل تقديم إخطار إلى كل مسجّل نطاق جديد يصف تفاصيل سياسة الحذف والتجديد التلقائي الخاصة به"، بما في ذلك أية تغييرات يتم إجراؤها على هذه السياسة أثناء مدة اتفاقية التسجيل.
- بالإضافة إلى ذلك، تحدد اتفاقية اعتماد المسجل (RAA) أنه ينبغي على المُسجل عرض "تفاصيل سياسات الحذف والتجديد التلقائي الخاصة بالمُسجل"بوضوح على موقع الويب الخاص به و"وضع –في وقت التسجيل وفي مكان واضح على موقع الويب الخاص به- أية رسوم محتسبة مقابل استعادة اسم النطاق أثناء فترة السماح بالاسترداد".
- يجب على المُسجل إرسال إخطارين أو رسالتي تحذير على الأقل إلى مسجّل النطاق لتنبيهه باقتراب انتهاء صلاحية اسم النطاق الخاص به وإخباره بما يجب اتخاذه لتجديده. وبشكل عملي، سيقوم معظم المُسجلون بإرسال أكثر من إخطارين إلى مسجّل النطاق.
- يوفر بعض المُسجلين خدمة تجديد تلقائي اختيارية لمسجّلي النطاق، والتي يتم من خلالها تجديد اسم النطاق تلقائيًا قبل انتهاء صلاحيته.

3.3.2 فترة السماح بالتجديد التلقائي

- فترة السماح بالتجديد التلقائي هي عدد محدد من الأيام التي تلي التجديد التلقائي. ويتم التجديد التلقائي عند عدم تجديد عملية تسجيل اسم النطاق بحلول تاريخ انتهاء الصلاحية، وسيتم تجديد عملية التسجيل تلقائيًا في هذه الحالة بواسطة هيئة السجل في أول يوم يلي تاريخ انتهاء الصلاحية. ويتم عادةً فرض رسم تجديد هيئة السجل على حساب المُسجل في ذلك الوقت، وذلك على الرغم من عدم قيام بعض هيئات السجل بفرض رسم على المُسجل حتى انتهاء فترة السماح بالتجديد التلقائي. وتصل مدة فترة السماح بالتجديد التلقائي الحالية إلى 45 يومًا، ولكن يستطيع المُسجل اختيار حذف اسم النطاق قبل تلك المدة.
- أثناء فترة السماح بالتجديد التلقائي، قد يتم تحويل اسم النطاق بطريقة عادية أو إيقاف تحويله أو تحويله إلى عنوان برتوكول إنترنت (IP) خصصه المُسجل بحيث يستضيف صفحة مُعلقة "تحت الإنشاء" أو أية صفحة مؤقتة أخرى. وفي الحالة الثانية، من الراجح أن يوافق مسجّل النطاق على هذا الخيار وقت عملية التسجيل الأولى كأحد بنود اتفاقية التسجيل. وتوضح مراجعة اتفاقيات التسجيل الخاصة بأفضل 10 مُسجلين للنطاق والتي تغطي أكثر من 66% من أسماء النطاق؛ وجود سبع اتفاقيات تسجيل تحتوي على مثل هذه البنود، كما توضح وجود اتفاقية تسجيل واحدة لا تحتوي على بند ساري المفعول، بنما ذُكر في الأسئلة الشائعة (FAQ) أن اسم النطاق معلق بعد انتهاء الصلاحية، بينما لا تحتوي اتفاقيتي تسجيل على مثل هذا البند.
- في حالة حذف أحد النطاقات أثناء فترة السماح بالتجديد التلقائي وفرض هيئة السجل لرسم تجديد بالفعل على المُسجل، فسيتلقى المُسجل الراعي وقت الحذف ائتمان من هيئة السجل الخاصة برسم التجديد. وسيدخل النطاق على الفور في فترة السماح بالاسترداد (انظر القسم التالي).
- يمكن تجديد النطاق خلال فترة السماح بالتجديد التلقائي. وستقوم هيئة السجل باحتساب تكاليف على حساب المُسجل الراعي وقت الامتداد الإضافي مقابل عدد السنوات الإضافية التي تم مد عملية التسجيل خلالها.
- في حالة نقل نطاق خلال فترة السماح بالتجديد التلقائي، فسيتم تسجيل دين على المُسجل الخاسر مقابل رسم التجديد الخاص بهيئة السجل ويتم إلغاء السنة التي تمت إضافتها من خلال عملية التجديد التلقائي. ويتم تمديد تاريخ انتهاء صلاحية النطاق إلى سنة واحدة وبحد أقصى يصل إلى عشر سنوات، وستقوم هيئة السجل باحتساب رسم على المُسجل الفائز مقابل هذه السنة الإضافية.

- لا تحتوي اتفاقية اعتماد المُسجل (RAA) أو سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية (EDDP) على نص يُلزم المُسجل بإعادة اسم النطاق إلى مسجّل النطق الأصلي أثناء فترة السماح بالتجديد التلقائي، متى قرر مسجّل النطاق تجديد اسم النطاق. ومع ذلك، يتوفر لدى المُسجلين خيار توفير هذه الإمكانية. كما تم توضيح شروط التجديد بشكل عادي في سياسة التجديد التلقائي الخاصة بالمُسجل. وبشكل عملي، يوجد لدى معظم المُسجلين سياسة تجديد تلقائي سارية المفعول، مما يتيح لمسجّل النطاق تجديد اسم النطاق بعد تاريخ انتهاء الصلاحية.
- في حالة حذف اسم النطاق، فسيدخل في فترة السماح بالاسترداد (RGP) تلقائيًا. ومع ذلك، تجدر الإشارة –هذا هو أحد المخاوف التي أعربت عنها ALAC- إلى أن بعض أسماء النطاقات لا تصل مطلقًا إلى فترة السماح بالاسترداد (RGP) بسبب بيع عمليات التسجيل الخاصة بها أو عرضها في مزاد علني أو نقلها إلى طرف آخر، وهو مالا يستطيع مسجّل النطاق الأصلي منعه وهذا ما تؤكد عليه ALAC. وتم وضع العديد من اتفاقيات التسجيل لتوفير الحق للمُسجل في التجديد ونقل الملكية إلى المُسجل عبر شركة تابعة أو فرعية أو عبر طرف آخر في حالة عدم قيام مسجّل النطاق الأصلي بتجديد اسم النطاق. وبشكل عملي، يحق للمُسجلين توفير إمكانية قيام مسجّل النطاق الأصلي بتجديد تسجيل اسم النطاق كجزء من سياسة التجديد التلقائي الخاصة بهم و/أو مشاركة أرباح بيع اسم النطاق أو عرضه في مزاد علني.
- أشار روب هول –مُسجل ممثل في البرنامج التعليمي لعام 2007 الذي تم عرضه في الاجتماع العام لـ ICANN في لشبونة حول "مدى تغير سوق الأسماء منتهية الصلاحية"- إلى أنه "إذا كان للنطاق أية قيمة تزيد عن 6 دولارات، فلن يدخل في فترة السماح بالاسترداد بعد ذلك"، بينما يحتفظ به المُسجل. ونتيجةً لذلك، "يصبح المُسجلون الفرديون في الحقيقة هم هيئة السجل الخاصة باسم النطاق ذلك. ويكون المُسجل هو المكان الوحيد الذي يمكن الحصول من خلاله على اسم النطاق".
- أثناء فترة السماح بالتجديد التلقائي، يمكن نقل اسم النطاق إلى مُسجل آخر كما هو موضح في "سياسة نقل عمليات التسجيل بين المُسجلين".

3.3.3 فترة السماح بالاسترداد (RGP)

- قامت ICANN في عام 2002 -بعد إثارة سيل من المشاكل والشكاوى المتعلقة بحذف عمليات تسجيل اسم النطاق- بتطوير فترة السماح بالاسترداد (RGP) لنطاقات TLDs غير المدعومة لمنع عمليات الحذف غير المقصودة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم وضع فترة السماح بالاسترداد (RGP) نتيجةً لإحدى سياسات الإجماع الخاصة بـ ICANN، وبالتالي فإنها تعتمد على إرادة هيئة السجل والمُسجل وحدهما في تحديد تقديم خدمة السماح بالاسترداد أو عدم تقديمها. وبشكل عملي، يُعتقد أن معظم المُسجلين يوفرون هذه الخدمة.
- فترة السماح بالاسترداد (RGP) هي فترة "تعليق" للسجل تصل إلى 30 يومًا لجميع أسماء النطاق التي قام المُسجلون بحذفها. وتم وضع هذه الفترة للسماح للمُسجلين بإمكانية "استعادة" الأسماء التي تم حذفها عن طريق الخطأ أو دون قصد من مسجّل النطاق.
- خلال هذه المدة التي تصل إلى 30 يومًا، سيتم وضع الاسم المحذوف في وضع "سجل معلق"، مما سيؤدي إلى إزالة الاسم من المنطقة. وبالتالي، لن يعمل/يتم تحليل اسم النطاق. والهدف من هذه الميزة هو ضمان إرسال إشعار إلى مسجّل النطاق بأن الاسم يخضع للحذف عند انتهاء فترة السماح بالاسترداد، حتى وإن كانت بيانات الاتصال الموجودة لدى المُسجل عن مسجّل النطاق لم تعد دقيقة.
- أثناء فترة السماح بالاسترداد، يستطيع مسجّل النطاق الأصلي استرداد عمليات التسجيل الخاصة به من خلال المُسجل. ويستطيع المُسجلون استرداد الاسم الموجود في السجل لمسجّل النطاق الأصلي من خلال دفع رسوم تجديد، بالإضافة إلى تكلفة خدمة إلى مُشغل السجل. ويجب على أي طرف يطلب الاسترداد إثبات هويته بأنه مسجّل النطاق الأصلي للاسم.

- تؤكد اتفاقية اعتماد المُسجل (RAA) على ضرورة "وضع المُسجل -وقت التسجيل وفي مكان واضح على موقع الويب الخاص به- أية رسوم محتسبة مقابل استعادة اسم النطاق أثناء فترة السماح بالاسترداد".
- لا يمكن حاليًا نقل اسم نطاق في فترة السماح بالاسترداد (RGP) إلى مُسجل آخر، بينما يستطيع المُسجل الموجود فقط استرداد اسم النطاق.

3.3.4 معلق للحذف

- يتم وضع اسم النطاق في حالة معلق للحذف إذا لم يتم استرداده أثناء فترة السماح بالاسترداد. ولا يمكن استرداد اسم النطاق أو نقله بواسطة أي أحد في هذه المرحلة. ويتم حذفه من قاعدة بيانات هيئة السجل بعد مرور أيام محددة على وضعه في حالة معلق للحذف. وتصل المدة الحالية لفترة التعليق للحذف هذه إلى خمسة أيام. وبمجرد حذف اسم النطاق من قاعدة بيانات هيئة السجل، يصبح متاحًا للتسجيل بواسطة مسجّل نطاق جديد.

3.4 معدلات التجديد وانتهاء الصلاحية

- وفقًا لشركة Verisign "موجز حول مجال أسماء النطاقات" في سبتمبر 2008" كان متوسط معدل التجديد للنطاقين .com وnet. هو 74 في المائة للربع الأول من عام 2008. وكانت معدلات التجديد على مدار الوقت بين متوسط 70 في المائة على مدار السنوات القليلة الماضية. [...] ويعد تحديد ما إذا كان تحويل اسم النطاق إلى موقع ويب عاملاً رئيسيًا في معدلات التجديد حيث من الراجح تجديد أسماء النطاقات التي يتم تحويلها إلى مواقع ويب".
- وتشير التقديرات إلى حذف مابين 20.000 و65.000 اسم نطاق يوميًا (انظر https://www.snapnames.com/faqs.jsp و/http://www.pool.com).

4. تحليل الموظفين وتوصياتهم

4.1 التحليل

- كان الهدف من فترة السماح بالاسترداد (RGP) إيقاف عملية إعادة تسجيل الأسماء بعد حذفها بطريق الخطأ. وكان الهدف من سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية (EDDP) منع المُسجلين من السماح باستمرار عمليات التسجيل ونشاطها لأجل غير مسمى بعد انتهاء صلاحية اتفاقية التسجيل الأصلية. وعلى الرغم من أن كلا الفترتين تعملان حسب الهدف الأساسي منهما، غير أنهما لا تتناولان التساؤلات التي طرحتها ALAC حول عدم حصول بعض مسجّلي النطاق على إشعار كافٍ أو فرصة كافية لاستعادة أسماء النطاقات منتهية الصلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تعد فترة السماح بالاسترداد (RGP) سياسة إجماع، وبالتالي ليست إلزامًا على جميع المُسجلين، وذلك على الرغم من توفير العديد من المُسجلين لهذه الفترة. وكذلك أصبحت هذه الممارسة أكثر شيوعًا والتي لا تدخل أسماء النطاقات -وخاصة الأسماء ذات القيم- من خلالها في فترة السماح بالاسترداد (RGP) مطلقًا لأنه لا يتم حذفها، ولكن يتم بيع عمليات التسجيل و/أو عرضها في مزاد علني و/أو نقلها إلى مسجّل نطاق جديد قبل حلول هذا الوقت. ويجب ملاحظة أن العديد من المُسجلين يوفرون فترة السماح بالاسترداد (RGP). حيث يقدم العديد من المُسجلين سياسة تجديد تلقائي مع إمكانية استرداد مسجّلي النطاق لاسم النطاق الخاص بهم و/أو مشاركة أرباح البيع أو العرض في المزاد العلني الخاص باسم النطاق. ومع ذلك، يعتبر هذا قرارًا تطوعيًا من المُسجل ولا يلتزم بالقيام بذلك.
- تنص اتفاقية اعتماد المسجل (RAA) على أنه "ينبغي على المُسجل تقديم إخطار إلى كل مسجّل نطاق جديد يصف تفاصيل سياسة الحذف والتجديد التلقائي الخاصة به"، بما في ذلك أية تغييرات يتم إجراؤها على هذه السياسة أثناء مدة اتفاقية التسجيل. وفي معظم الحالات، يتم تضمين التفاصيل الخاصة بسياسة الحذف والتجديد التلقائي في اتفاقية التسجيل، والتي تعد وثيقة يُتوقع قيام مسجّلي النطاقات بقراءتها وفهمها قبل التوقيع. وكما تمت الإشارة سابقًا، يتم حاليًا تضمين فقرة في العديد من اتفاقيات المُسجلين يحصل المُسجل بموجبها على الحق في تجديد اسم النطاق ونقله إلى المُسجل عبر شركة تابعة أو فرعية أو عبر طرف آخر و/أو إعادة توجيه اسم النطاق بعد انتهاء الصلاحية. ويستطيع مسجّل النطاق المحتمل القيام دائمًا بمراجعة اتفاقيات التسجيل الخاصة بمُسجلين متعددين لإيجاد الشروط التي تناسب احتياجاته/احتياجاتها بشكل أفضل، ولكن في البداية لا تكون البنود والشروط المحددة التي قد تكون ضرورية واضحةً دائمًا (على سبيل المثال، الصفحة المُعلقة - هل تحتوي على إعلانات، هل ترتبط بصفحة محتوى أخرى، هل هي النطاق الأصلي بلافتة تشير إلى انتهاء الصلاحية؟). بالإضافة إلى ذلك، قد لا يفهم مسجّلو النطاق المقتضيات الخاصة بفقرات محددة في تعاقداتهم بشكل كامل، خاصة المتعلقة منها بانتهاء الصلاحية. كذلك قد لا ينتبه بعض مسجّلي النطاق للبند المتعلق بانتهاء الصلاحية عند التوقيع.
- يجب على المُسجلين إرسال إشعارين على الأقل لمسجّلي النطاق قبل انتهاء صلاحية كل اسم نطاق، يعلمهم بانتهاء الصلاحية القادم وكيفية تجديد اسم النطاق. ومع ذلك، لا يوجد شرط ينص على تعليق اسم النطاق أثناء فترة السماح بالتجديد التلقائي، كما حدث أثناء فترة السماح بالاسترداد (RGP). قد ينتج عن ذلك حل اسم النطاق بشكل طبيعي، حتى بعد انتهاء الصلاحية. قد يقوم بعض المُسجلين بتضمين لافتة أو إشعار على موقع ويب (المُعلق) يشير إلى انتهاء صلاحيته، ولكن مرة أخرى، ليس هذا على سبيل الإلزام. وقد لا يدرك مسجّل النطاق أن اسم النطاق قد انتهت صلاحيته حتى بعد الانتقال إلى فترة السماح بالاسترداد (RGP) أو بعد أن يتم بيع عملية التسجيل إلى مسجّل نطاق آخر يقوم بتغيير محتوى الموقع.

- ولا يمكن حاليًا تغيير المُسجلين أثناء فترة السماح بالاسترداد (RGP). ومع ذلك، سيكون من المهم التحقق مما إذا كان من المناسب إتاحة هذا الخيار لمسجّلي النطاق في سياق "سياسة نقل عمليات التسجيل بين مسجّلي النطاق". وسيعمل ذلك على تسهيل أمور كما في حالة عدم استجابة بائع لطلب من مسجّل النطاق باستعادة اسم النطاق وقد يروج لمنافسة متزايدة في السوق.

4.2 التوصيات

مع مراعاة ما ذُكر أعلاه، يوصي موظفو ICANN مجلس GNSO ببدء عملية تطوير سياسة (PDP) لمراجعة التغييرات في سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية ودراستها أو تطوير سياسة إجماع جديدة تتناول ما يلي:

- تحديد ما إذا كانت هناك فرصة أمام مسجّلي النطاق لاسترداد أسماء النطاقات منتهية الصلاحية الخاصة بهم
- تحديد ما إذا كانت البنود المتعلقة بانتهاء الصلاحية الواردة في اتفاقيات التسجيل العادية واضحةً وبينة بشكل كافٍ
- تحديد ما إذا كانت هناك إخطارات كافية لتنبيه مسجّلي النطاق باقتراب انتهاء الصلاحية
- تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتطبيق معايير إضافية للإشارة إلى انتهاء النطاق بمجرد دخول اسم النطاق في فترة السماح بالتجديد التلقائي (مثل حالة التعليق أو وجود إخطار على الموقع به رابط حول كيفية التجديد أو أية خيارات أخرى يتم تحديدها).
- تحديد ما إذا كانت هناك طريقة لتمكين نقل اسم النطاق في فترة السماح بالاسترداد (RGP)، و-إذا كانت موجودة- تحديد الطريقة الأمثل لذلك.

في النقطة الثانية، قد يرغب مجلس GNSO في تحديد ما إذا كان ينبغي بحث هذه النقطة في سياق سياسة الانتقال الداخلي بين المُسجلين PDP C، "تحسينات قواعد تشغيل "IRTP".

بالإضافة إلى ذلك، يوصي موظفو ICANN بمتابعة أية جهود تالية لتطوير السياسة يشترك فيها المجلس إتاحة معلومات إضافية من موظفي ICANN المعنيين بالتوافق لتوفير فهم أفضل لمعرفة كيفية تفعيل البنود التي تعد حاليًا جزءًا من RAA، مثل الالتزام بتقديم تفاصيل سياسة الحذف والتجديد التلقائي، بالإضافة إلى تقديم معلومات على موقع الويب حول الرسم المحتسب مقابل استعادة اسم النطاق أثناء فترة السماح بالاسترداد (RGP).

وعلاوةً على ذلك، يمكن لمجلس GNSO دراسة التحسينات، وهو ما قد يؤدي إلى تحديد بنود العقد الأكثر وضوحًا أو ظهورًا فيما يتعلق بسياسات التجديد التلقائي وانتهاء الصلاحية. وتنبغي الإشارة إلى أن موظفي ICANN لا يوصون بتضمين ذلك في عملية تطوير السياسة (PDP)، حيث يعتمد ذلك على إرادة المُسجل وحده في تقرير الخدمات التي سيقوم بتقديمها طالما أنها تظل داخل نطاق سياسات الإجماع ويجب على مسجّل النطاق فهم ما يقوم بالاشتراك لفعله. وأشار رئيس سابق في مجلس GNSO فيما يتعلق بهذا السياق أنه "من الممكن أن تقدم ICANN وGNSO المساعدة من خلال توفير المعلومات المعتمدة حول السياسات والعمليات الخاصة بتسجيل أسماء النطاق لمنظمات [حماية المستهلك] هذه".

4.3 نتائج ALAC المرغوبة

فيما يتعلق بالنتائج المرغوبة التي حددتها ALAC في طلبها، يشير موظفو ICANN إلى أنه على الرغم من أن معظم -إن لم يكن كل- النتائج قد تتحقق من خلال التوصيات التي حددتها ALAC، سيكون من المفيد أن تشترك جميع الأطراف المعنية في مناقشة بارزة حول مدى الاهتمامات وطبيعتها المفصلة لتحديد ما إذا كانت هذه النتائج هي نتائج مرغوب فيها بشكل مشترك، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم تناولها بشكل أفضل في عمل السياسة المتطور، بما في ذلك مناقشة أكثر قوة بشأن مزايا العديد من الحلول ومعوقاتها لتناول الاهتمامات المتفق عليها. وقد يراعي مجلس GNSO مثل هذا النشاط، والذي قد يكون على هيئة ورشة عمل عامة واحدة أو أكثر في أحد الاجتماعات القادمة لـ ICANN، على سبيل المثال، كمؤشر لإطلاق عملية تطوير السياسة (PDP)؛ حيث قد يساعد ذلك في تحديد عملية تطوير السياسة وتركيزها على تغيير واحد أو أكثر من التغيرات المُقترَحة المحددة. وعلى الرغم من إمكانية استكشاف ذلك من خلال مجموعة عمل بعد بدء عملية تطوير السياسة (PDP)، يوصي الموظفون بإجراء عمليات إضافية لتقصي الحقائق أولاً لتحديد خيارات السياسة التي قد تكون موجودة، ثم إجراء عملية تطوير السياسة (PDP) لتقييم مدى تأثير خيارات السياسة هذه والتأكد من دعم المجتمع لاختيار السياسة المُفضَّل.

5. هل تقع المشكلة داخل نطاق وضع السياسة الخاصة بـ GNSO؟

في إطار تحديد ما إذا كانت المشكلة داخل نطاق عملية سياسة ICANN ونطاق GNSO، قام موظفو ICANN ومسؤلو المجلس العام بمناقشة العناصر التالية:

تحديد ما إذا كانت المشكلة داخل نطاق بيان مهمة ICANN

تنص لوائح ICANN على:

"إن مهمة شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ("ICANN") هي تنسيق نظام الإنترنت العالمي -على المستوى الكلي- للمعرفات الفريدة، وخاصة لضمان استقرار وأمان تشغيل نظم المعرفات الفريدة للإنترنت. وبوجه خاص، تقوم ICANN بما يلي:

1. تنسيق توزيع المجموعات الثلاث من المعرفات الفريدة للإنترنت وتخصيصها، وهي
   أ. أسماء النطاق (تشكل نظامًا يشار إليه "DNS") و
   ب. عناوين بروتوكول الإنترنت ("IP") وأرقام النظام المستقل ("AS") و
   ج. منفذ البروتوكول وأرقام المعيار.
2. تنسيق تشغيل نظام خادم اسم الجذر لـ DNS وتطوره.
3. تنسيق تطوير السياسة التي تتعلق بهذه الوظائف الفنية بصورة منطقية وملائمة".

وتتضمن استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته توزيع أسماء النطاقات وتخصيصها. وتعد ICANN أيضًا مسؤولة أيضًا عن تطوير السياسة المتعلقة بهذه الوظائف التقنية بصورة منطقية ومناسبة. ووفقًا للعنصرين 1أ و3 المذكورين أعلاه، تقع المشكلة داخل نطاق بيان مهمة ICANN. ونظرًا لتعلق استعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته بنطاقات gTLDs، فإن المشكلة تقع داخل نطاق GNSO ويجب تناولها.

تحديد ما إذا كان من الممكن تطبيق المشكلة بشكل واسع على عدد من الحالات والمنظمات المتعددة

يمكن دراسة القضايا المحيطة باستعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته بشكل واسع على العديد من الحالات أو المنظمات المتعددة، بما في ذلك أي نطاق gTLD حالي موجود ضمن عقد مع ICANN وكل مُسجل من المُسجلين المعتمدين البالغ عددهم 900 وعدد من مسجّلي النطاق الحاليين والمحتملين. لاحظ أنه سيكون من الممكن تطبيق سياسة إجماع تنتج عن عملية تطوير السياسة على الأطراف المتعاقدة فقط (هيئات السجل والمُسجلين).

تحديد ما إذا كان من المحتمل استمرار قيمة المشكلة أو سريانها، على الرغم من الحاجة إلى إجراء تحديثات أحيانًا

سوف يؤثر إكمال عمل تطوير السياسة الخاصة بالمشاكل المحيطة باستعادة اسم النطاق بعد انتهاء صلاحيته على gTLDs والمُسجلون المستقبليون والأعمال المحتملة أو الهيئات غير التجارية التي لم تدخل إلى السوق بعد.

تحديد ما إذا كانت المشكلة ستؤدي إلى وضع دليل أو إطار عمل لعملية اتخاذ القرار في المستقبل

سيكون لنتيجة عملية تطوير السياسة قيمة مستمرة كما سبق، وذلك على الرغم من استمرار تطور الظروف الخاصة بالسوق، وهو ما سيؤدي بدوره إلى وضع إطار عمل لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل ذات الصلة في المستقبل.

تحديد ما إذا كانت المشكلة تتضمن إحدى سياسات ICANN الحالية أو تؤثر عليها

تؤثر المشكلة على إحدى سياسات ICANN الموجودة، وذلك يعني سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية وسياسة نقل عمليات التسجيل بين مسجّلي النطاقات (المتعلقة فقط بمسألة نقل اسم النطاق في فترة السماح بالاسترداد (RGP)).

تتوفر قائمة بسياسات الإجماع على الموقع http://www.icann.org/general/consensus-policies.htm.

وبناءً على ما تقدم، وجد المجلس العام أن المشكلة المُقترَحة تقع داخل نطاق عملية سياسة ICANN ونطاق GNSO.

ويوصي موظفو ICANN بأن يتقدم المجلس في عملية تطوير السياسة، بما في ذلك عمليات إضافية لتقصي الحقائق والأبحاث كما هو مذكور أعلاه لتقديم مزيد من البيانات وآراء إضافية للمساعدة في تطوير السياسة وتوضيح خيارات السياسة المحتملة. ويمكن إتاحة موارد الموظفين لدعم هذه الأنشطة البحثية والأهداف.

الملحق 1 - الطلب الخاص بـ ALAC لتقديم تقرير مشاكل

طلب تقديم تقرير مشاكل حول استعادة النطاق بعد انتهاء صلاحيته

طالبت اللجنة الاستشارية العامة بوضع تقرير مشاكل حول استعادة النطاق بعد انتهاء صلاحيته بواسطة مسجّل النطاق الأصلي[1].

ملاحظة: نظرًا لأهداف هذه الوثيقة، يشير مصطلح "المُسجل" إلى كل من المُسجلين والموزعين التابعين لهم.

ملاحظة: نظرًا لأهداف هذه الوثيقة، يشير مصطلح "انتهاء الصلاحية" إلى التاريخ الذي يتم عرضه على أنه "تاريخ انتهاء الصلاحية" الساري أثناء العام السابق. وإن سبب هذه الصياغة المزعجة هو البند الوارد في العديد من اتفاقيات المُسجل-مسجّل النطاق، مثل المثال التالي وهو ما قد يؤدي إلى عدم انتهاء صلاحية اسم النطاق بشكل فعلي على الإطلاق: *"بموافقتك على اختيار عدم تجديد اسم نطاقك أثناء أية فترة سماح مُطبَّقة، فأنت توافق على أنه يمكننا –حسب تقديرنا وحدنا- تجديد اسم النطاق ونقله إلى طرف آخر نيابةً عنك (يُشار إلى هذا التعامل التجاري فيما بعد بـ "النقل المباشر")".*

وبمرور الوقت، قامت ICANN بتنفيذ العديد من المعايير التي تهدف إلى ضمان إمكانية استعادة النطاق الذي انتهت صلاحيته مؤخرًا بواسطة مسجّل النطاق الأصلي الخاص به. وقد ثبتت عدم جدوى هذه المعايير. وقام المُسجلون بتطوير وسائل لتفاديها بهدف زيادة صعوبة التنبؤ بإمكانية الاستعادة وسعرها إلى حد بعيد.

وتم تضمين ملخصًا موجزًا للمشاكل المتعلقة بانتهاء صلاحية النطاق واستعادته في الملحق 1.

إذا لم يقم مسجّل النطاق بتجديد اسم نطاقه قبل تاريخ انتهاء التسجيل، فقد يعي مسجّل النطاق عدم التجديد لأول مرة عندما يكون موقع الويب الخاص به غير قابل للوصول أو تعطيل بريده الإلكتروني. ويتم عادةً تحويل عنوان URL الخاص بأحد مواقع الويب عند ذلك إلى صفحة مُعلقة قد تشير إلى انتهاء صلاحية النطاق وإمكانية استعادته أو عملية الاستعادة أو قد لا تشير إلى ذلك. ومن الراجح أن تحتوي الصفحة على روابط الدفع مقابل النقر، بالإضافة إلى تعلق الموضوع محل المناقشة بعض الشيء باسم النطاق أو بمحتوى الموقع الأصلي. وقد يستمر تشغيل موقع الويب/البريد الإلكتروني أثناء هذه المدة، ولا يشير مطلقًا إلى انتهاء صلاحية النطاق.

وعند محاولة مسجّل النطاق استعادة النطاق بعد انتهاء الصلاحية وقبل الحذف، قد تحدث بعض التركيبات التالية:

- قد يكون النطاق قابلاً للاستعادة، ولكن يتم تحديد السعر بناءً على قيمة السوق الملاحظة لمسجّل النطاق و/أو مقدار الوقت المنقضي منذ انتهاء الصلاحية.
- أن يكون قد تم نقل النطاق بالفعل أو بيعه أو عرضه في مزاد علني وأنه لم يعد متوفرًا.

1 في سياق هذه الوثيقة، يشير "مسجّل النطاق" إلى الهيئة المستفيدة من التسجيل الأصلي وليس خدمة بروكسي أو وسيط آخر قد ينعكس في بيانات whois.

- حذف اسم النطاق وعدم توفير المُسجل أي استرداد ضمن فترة السماح بالاسترداد (RGP)؛ أو توفير فترة السماح بالاسترداد (RGP)، ولكن مقابل سعر باهظ.

تداعيات أسماء النطاق "المفقودة"

قدمت وثيقة مناقشة خاصة بـ ICANN في عام 2001 حول فترات السماح بالاسترداد (http://www.icann.org/en/registrars/redemption-proposal-14feb02.htm) ملخصًا لتأثيرات أسماء النطاق المفقودة على مسجّلي النطاق (تم ذكرهم كمستهلكين).

> *بالنسبة للمستهلكين (الأفراد والشركات التجارية والمنظمات غير التجارية والهيئات الحكومية والتعليمة)، قد تكون هناك عواقب جسيمة لعملية الحذف غير المقصودة لتسجيل النطاق. وفي حالة حذف أحد النطاقات وإعادة تسجيله بواسطة طرف آخر، فسيتوقف موقع الويب الخاص بمسجّل النطاق وبريده الإلكتروني وخدمات الإنترنت الأخرى الخاصة به -في أفضل الحالات- عن العمل. ولا تزال هناك حالة أسوأ وهي إمكانية إعادة توجيه حركة البريد الإلكتروني وموقع الويب اللذان يستهدفان مسجّل النطاق الأصلي إلى طرف آخر واستحواذه عليهما حيث قد لا تكون نواياه حسنة. وفي العديد من الحالات، يجد مسجّلو النطاق السابقون أنه تم توجيه النطاقات "الخاصة بهم" إلى محتوى يجدونه مقلقًا. (على سبيل المثال، تم في بعض الحالات إعادة تسجيل أسماء نطاقات إحدى مجموعات الكنائس وتوجيهها إلى مواقع بها محتوى للبالغين). ويهتم بعض مسجّلي النطاقات منتهية الصلاحية بشكل أساسي بالاستفادة من الحذف الخطأ من خلال إيرادات مقابل النقر التي يحققها النطاق. بينما يطالب آخرون بتقديم فدية مقابل إعادة الأسماء المحذوفة عن طريق الخطأ والتي يقومون بإعادة تسجيلها، ويقومون في بعض الأحيان بزيادة قيمة الفدية من خلال وضع محتوى على الموقع المحتسب لإلحاق الضرر بمسجّل النطاق السابق.*

وقد يؤدي فقد اسم النطاق إلى إلحاق ضرر مالي كبير بمسجّل النطاق، ويزداد هذا الضرر بزيادة الوقت المطلوب لاستعادة اسم النطاق. وقد يتعلق بذلك أيضًا ضرر مادي أقل في شكل الإضرار بالسمعة والخسارة الدائمة للأعمال التجارية. وبالنسبة لأسماء النطاقات غير التجارية؛ قد يكون التأثير كبيرًا، وتتضمن أمثلة ذلك، المواقع التي تخدم الشبكات الخاصة بآباء الأطفال ذوي الإعاقة في الأطراف والحملات السياسية ومضيف خدمات أخرى. وعلاوةً على ذلك، قد يكون للوقت والتكلفة المطلوبين لاستعادة أحد النطاقات أهمية أساسية، وخاصةً عند اكتشاف الأفراد الذين استولوا على النطاق أن هذا النطاق يحقق حركة زيارة عالية. وإذا لم تتم استعادة الاسم في نهاية الأمر، فقد يكون الضرر الذي يلحق بمسجَل النطاق كبيرًا جدًا.

وفي حالة تقديم ادعاء بانتهاك الهيئة التي استولت على اسم النطاق لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بمسجّل النطاق الأصلي، فقد تتم عملية مراجعة وفقًا لسياسة حل النزاع لأسماء النطاقات الموحدة (UDRP). ومع ذلك، لا يلجأ العديد من المؤسسات الصغيرة والأفراد إلى الحل بموجب سياسة حل النزاع لأسماء النطاقات الموحدة (UDRP).

وفي حالات عديدة، يقوم مسجّلو النطاق بتوفير خدمات متنوعة للمجتمع العام، ولكن عند إعادة توجيه اسم النطاق، لا تتم إتاحة هذه الخدمات بعد ذلك. ويختلف تأثير فقد هذه الخدمات التي يعتمد عليها المستخدم النهائي من توفير أقل مستويات الراحة أو الاستياء إلى التأثير الكبير على حياتهم إذا كانت هذه الخدمات تمثل معطيات ضرورية لعملهم.

الصلة بمهمة ICANN

وفقًا للوائح ICANN، تتمثل مهمة ICANN في "تنسيق نظم المعرفات الفريدة للإنترنت العالمي على المستوى الكلي، وخاصةً لضمان تشغيل مستقر وآمن لنظم المعرف الفريد للإنترنت". وتضع لوائح ICANN 11 قيمةً رئيسية يجب أن ترشد قرارات ICANN وإجراءاتها لتعزيز مهمتها.

يتضمن تمكين عملية الاستعادة القابلة للتوقع لأسماء النطاقات بعد انتهاء صلاحيتها مع السماح في الوقت ذاته بالابتكار في تسجيل النطاق؛ القيم الرئيسية التالية.

1. المحافظة على استقرار تشغيل الإنترنت ومصداقيته وأمنه وإمكانية تشغيله عالميًا وتعزيز ذلك.

6. تقديم وتعزيز المنافسة في تسجيل أسماء النطاق حيث تتوفر إمكانية الممارسة وتحقيق الاستفادة للمصلحة العامة.

7. توظيف آليات تطوير سياسة مفتوحة وتتسم بالشفافية وتعمل على (1) تعزيز القرارات حسنة الاطلاع المعتمدة على نصيحة خبير و(2) ضمان أن هذه الهيئات الأكثر تأثرًا يمكنها تقديم المساعدة في عملية تطوير السياسة.

9. التصرف بسرعة استجابةً لاحتياجات الإنترنت، مع الحصول على مشاركة حسنة الاطلاع -كجزء من عملية اتخاذ القرار- من هذه الهيئات الأكثر تأثرًا.

النتائج المرغوبة

لم تكن المحاولات السابقة لضمان إمكانية التوقع في عملية استعادة النطاق بعد انتهاء صلاحيته ناجحة. ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب اعتمادها على المعالجة بدلاً من اعتمادها على النتيجة. ونتيجةً لذلك، توجد حاليًا فترة سماح بالاسترداد سارية المفعول، ولكن يندر توقعها بالنسبة للمُسجلين الذين يقومون بنقل الحق إلى مسجّلي النطاق. ويوجد لدينا فترة سماح بالتجديد التلقائي، ولكن أدت شروط التعاقد الخاصة بالتسجيل إلى تفاديها.

وتدعم ALAC النتائج التالية:

1. ضمان إمكانية استرداد النطاقات بواسطة مسجّل النطاق الأصلي لفترة زمنية محددة بعد انتهاء الصلاحية (وهي 30-45 يومًا) – فترة السماح بعد انتهاء الصلاحية - EGP. ولا يمكن بيعها أو عرضها في مزاد علني أثناء فترة السماح بعد انتهاء الصلاحية (EGP) هذه. لاحظ أن هذا ليس توصيةً بوضع فترة سماح بعد انتهاء الصلاحية. ويتم استخدام المصطلح والتسمية المختصرة EGP هنا بشكل مطلق كاختصار في النقاط التالية.
2. إذا تم تحويل اسم النطاق للوصول إلى الويب، يجب أن تحدد صفحة الويب الناتجة اسم النطاق كاسم ما بعد انتهاء الصلاحية وأن توفر تفاصيل حول كيفية استعادة الاسم. ويجب ألا تتضمن هذه الصفحة روابط للدفع مقابل النقر أو إعلانات أو أي محتوى آخر مشابه. ويجب ألا يتم تحويل الاسم بشكل مباشر أو غير مباشر إلى عنوان/عناوين بروتوكول الإنترنت

(IP) الأصلية الخاصة به؛ وبشكل أكثر تحديداً، يجب ألا يكون موقع الويب الأصلي قابلاً للوصول عبر اسم النطاق.

3. أثناء EGP، يجب ألا يتم تحويل البريد الإلكتروني أو رده بواسطة كود خطأ مناسب، ولكن يتم توصيله دون أية شروط إلى المالك الأصلي أو إلى مستلم آخر.
4. يجب عدم استمرار إمكانية الوصول إلى أية خدمات أخرى يتم الوصول إليها بطريقة عادية عبر اسم النطاق بعد ذلك.
5. يجب أن تكون تكلفة استعادة الاسم أثناء EGP ثابتة[2] ومنشورة.
6. يجب توثيق آلية تغيير المُسجلين أثناء عملية الاستعادة ونشرها.
7. عند حذف نطاق في نهاية ألأمر بعد فترة EGP، يجب توفير هذه الفترة لمسجّلي النطاق ويجب أن يكون السعر ثابتًا ومنشوراً.
8. يجب توفير إمكانية تغيير المُسجلين أثناء الاستعادة خلال فترة السماح بعد انتهاء الصلاحية (RGP).
9. يشير مصطلح "منشور" إلى ضرورة إمكانية تحديد المعلومات بسهولة على موقع الويب الخاص بالمُسجل.

وعلى الرغم من أن ذلك لا يمثل مشكلةً في نطاق عملية تطوير السياسة (PDP)، يجب أن يكون لدى ICANN إجراءات سارية المفعول تتناول فشل المُسجل أو الموزع في الالتزام بالعمليات المتعلقة بانتهاء الصلاحية، ويجب أن تعمل على تسهيل إجراءات تناول توافق مسجّل النطاق فيما يتعلق بهذه العمليات (التحقيق المناسب والسريع له أهميته).

2 نقصد بكلمة "ثابتة" عدم اختلاف التكلفة بمرور الوقت أو اعتمادها على القيمة المتصورة لإعادة البيع/العرض في المزاد العلني للاسم.

الملحق 1 (بطلب ALAC لتقديم تقرير مشاكل): ملخص مشاكل انتهاء صلاحية النطاق واستعادته

على مدار الوقت، كان يتم تسجيل النطاق لفترة زمنية محددة. وعند اقتراب نهاية الفترة، كانت تتم مطالبة المُسجل (ولا زال ذلك) بإخطار مسجّل النطاق بانتهاء الصلاحية. وإذا لم يتم تجديد النطاق، فسيقوم المُسجل في آخر الأمر بإخطار هيئة السجل لحذف النطاق. وقد يكون وقت "آخر الأمر" متأخرًا جدًا بحيث لا يصل إلى يوم واحد ولم يكن محدوداً. وعند الحذف، ستتم إعادة إدخال اسم النطاق في مجموعة النطاقات المتاحة ويمكن إعادة تسجيله بواسطة المالك الأصلي أو بواسطة شخص آخر.

وفي عام 2002، وافق مجلس الإدارة على فترة السماح بالاسترداد (RGP). ووفقًا لفترة السماح بالاسترداد (RGP)، لا يمكن إعادة إدخال نطاق محذوف في مجموعة النطاقات المتاحة ولكن يمكن وضعه في حالة معلقة لفترة تصل إلى 30 يومًا بهدف السماح لمسجّل النطاق الأصلي -عبر المُسجل- باستعادة النطاق وتجديده. وقد كانت هناك رسوم سجل مرتبطة بالعملية، يمكن تحديدها بواسطة المُسجل. وقام جميع gTLDs غير المدعومين بشكل تطوعي [مع الاستثناء المحتمل للنطاق name.] بتنفيذ فترة السماح بالاسترداد (RGP).

وبالتزامن مع مناقشة مجلس الإدارة لفترة السماح بالاسترداد (RGP)، تم بدء DNSO/GNSO PDP لبحث مشاكل حذف النطاق (http://www.dnso.org/dnso/notes/20030617.DeletesTF-report.html)، بما في ذلك تحديد ما إذا كان ينبغي تطبيق قوانين أكثر تحديداً على الوقت الذي يجب فيه على المُسجل حذف اسم نطاق منتهي الصلاحية. ونتيجةً لذلك، أعلنت ICANN في عام 2004 هذه السياسة. وينص الإعلان

(http://www.icann.org/en/announcements/announcement-21sep04-2.htm) على:

أعلنت ICANN اليوم تنفيذ سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية (EDDP). وتحدد سياسة الإجماع هذه ممارسة محددة للحذف يجب على المُسجلين اتباعها عند انتهاء صلاحية اسم النطاق، بالإضافة إلى متطلبات محددة لتعامل المُسجل مع الأسماء منتهية الصلاحية التي تخضع لنزاعات سياسة حل النزاع لأسماء النطاقات الموحدة (UDRP).

وقامت منظمة دعم الأسماء العامة التابعة لـ ICANN بتطوير سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية (EDDP) استجابةً للمخاوف الموجودة لدى المجتمع حول ممارسات المُسجل المتعلقة بحذف الأسماء منتهية الصلاحية.
وفي الماضي، أكد بعض المُسجلين –بالنسبة لعمليات تسجيل النطاق- أن مسجّل النطاق الأصلي لم يتحرك للتجديد. *ومع دخول السياسة الجديدة حيز التنفيذ، سيجب على جميع المُسجلين المعتمدين من ICANN حذف أسماء النطاقات بانتهاء فترة التجديد التلقائي التي تصل إلى 45 يومًا والتي تلي انتهاء صلاحية اسم النطاق، ما لم يوافق مسجّل النطاق على تجديد أسماء النطاق.*

ولا تزال الأسماء التي قام المُسجلون بحذفها عند انتهاء أية فترة سماح للمُسجل بعد انتهاء الصلاحية خاضعةً لفترة السماح بالاسترداد (RGP). وفترة السماح بالاسترداد (RGP) هي فترة "تعليق" للسجل تصل إلى ثلاثين (30) يومًا لجميع أسماء النطاق التي قام المُسجلون بحذفها. وتم وضع هذه الفترة للسماح للمُسجلين بإمكانية "استعادة" الأسماء التي تم حذفها عن طريق الخطأ أو دون قصد من مسجّل النطاق.

وبإيجاز، كان يجب على المُسجل حذف الاسم خلال 45 يومًا تبدأ بعدها فترة السماح بالاسترداد (RGP).

ولسوء الحظ، بدأ بعض المُسجلين -قبل تنفيذ السياسة- في تغيير اتفاقيات المستخدم الخاصة بهم للسماح لهم بالاستيلاء على النطاقات منتهية الصلاحية أو نقلها إلى أطراف أخرى، مما يسمح بالاستفادة المالية من الاسم و/أو بيعه أو عرضه في مزاد علني. وفي بعض الحالات، يحصل مسجّل النطاق الأصلي على نسبة مئوية (تصل حتى 80%) من سعر البيع. ويمكن تحديد قيمة هذه الأسماء من خلال وضع قيمة نقدية لها.

وعند محاولة مسجّل النطاق الأصلي استعادة الاسم الخاص به، يحق للمُسجل توفير الاسم في مقابل سعر ما إذا لم يتم بيعه بالفعل.

وقد يسمح مسجّلو النطاق بانتهاء صلاحية أسماء النطاق الخاصة بهم دون قصد لعدة أسباب. وتتضمن هذه الأسباب:

- إرسال إخطارات انتهاء الصلاحية وتلقيها، ولكن لم يتخذ مسجّل النطاق أي إجراء مناسب.
- إرسال الإخطارات، ولكن لم يتلقاها مسجّل النطاق بانتباه، وهذا يحدث عادةً بسبب التعامل معها على أنها بريد مزعج، أو استمرار وجود عنوان البريد الإلكتروني ولم يتم التحقق منه.
- طلب مسجّل النطاق للتجديد التلقائي، ولكن لم يكن هناك تمويل كافٍ متوفر وقت التجديد أو رفض بطاقة الائتمان الواردة على الملف.
- محاولة إرسال الإخطارات، ولكن تعذر توصيلها إما بسبب خلل في نظام البريد أو قِدم معلومات جهة الاتصال الواردة في عملية التسجيل.
- عدم إرسال المُسجل للإخطارات المطلوبة بسبب خلل في النظام أو التراخي في الدراسة.
- استخدام مسجّل النطاق لخدمة خاصة وعدم إرسال هذه الخدمة لإخطارات انتهاء الصلاحية.
- طلب التجديد التلقائي وعدم تنفيذ المُسجل لهذا التجديد (أو الخدمة الخاصة).
- الاستيلاء على النطاق وتغيير معلومات جهة الاتصال، مما يسمح بنقل النطاق إلى مُسجل آخر.
- عدم تسجيل النطاق على الإطلاق في اسم "مسجّل النطاق". ويكثر ذلك بشكل خاص في الحالات التي يقوم فيها أحد الموزعين بإرسال اسم النطاق في شكل حزمة في اتفاقية استضافة.

قد تتضمن بعض هذه الأسباب انتهاكات المُسجل لاتفاقيات ICANN و/أو العميل، بينما يكون التنفيذ صعبًا أو مستحيلاً في أحوال كثيرة.

الملحق 2 - سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية

سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية - تم النشر في: 21 سبتمبر 2004

تعتبر سياسة حذف النطاق منتهي الصلاحية مراجعة لبنود انتهاء صلاحية تسجيل النطاق في اتفاقية اعتماد المُسجل الخاصة بـ ICANN. وبموجب توصية سياسة الإجماع من مجلس GNSO، وكما تمت الموافقة على ذلك من قِبل مجلس إدارة مديري ICANN، سيتم تطبيق التغييرات التالية على الالتزامات الواردة في اتفاقية اعتماد المُسجل (RAA) بدايةً من 21 ديسمبر 2004. (يتم تطبيق هذه المتطلبات بأثر رجعي على جميع عمليات تسجيل اسم النطاق الموجودة بدايةً من 21 يونيو 2005.) وستكون هذه البنود التعاقدية التي تمت مراجعتها قابلة للتطبيق على جميع المُسجلين بموجب بند سياسات الإجماع (§4.1) في اتفاقية اعتماد المُسجل. سيتم نشر نموذج جديد من الاتفاقية يتضمن هذه المراجعات قريبًا.

ينص القسم 3.7.5 الموجود حاليًا على ما يلي:

"يجب على المُسجل تسجيل الأسماء المسجَّلة لحاملي الاسم المسجَّل لفترات ثابتة فقط. وفي نهاية فترة التسجيل، سيتسبب فشل حامل الاسم المسجَّل أو من ينوب عنه في سداد رسم التجديد خلال الوقت المحدد في إشعار ثانٍ أو رسالة تذكير - عند عدم وجود حالات تخفيف- في إلغاء التسجيل. وفي حال تبني ICANN لمواصفات أو سياسة تتعلق بإجراءات للتعامل مع انتهاء صلاحية التسجيلات، يلتزم المُسجل بهذه المواصفات أو السياسة."

بدايةً من 21 ديسمبر 2004، سيتم استبدال القسم 3.7.5 بالنص التالي:

3.7.5 في نهاية فترة التسجيل، سيتسبب فشل حامل الاسم المسجَّل أو من ينوب عنه في الموافقة على أن يتم تجديد التسجيل خلال الفترة المحددة في إخطار ثانٍ أو رسالة تذكير ثانية -عند عدم وجود حالات تخفيف- في إلغاء التسجيل بانتهاء فترة السماح بالتجديد التلقائي (على الرغم من أن المُسجل قد يختار إلغاء الاسم في وقت مبكر).

3.7.5.1 ويتم تحديد حالات التخفيف على أنها: قرار UDRP أو أمر محكمة صالح أو فشل عملية التجديد الخاصة بالمُسجل (والتي لا تتضمن فشل استجابة مسجّل النطاق) أو أن يتم استخدام اسم النطاق بواسطة خادم اسم يقدم خدمة DNS لأطراف أخرى (قد تتم المطالبة بوقت إضافي لانتقال السجلات التي تمت إدارتها بواسطة خادم الاسم) أو أن يخضع مسجّل النطاق لإجراءات الإفلاس أو حدوث نزاع حول الدفع (حيث يدعي مسجّل النطاق بدفعه لرسم التجديد أو حدوث تعارض في المبلغ المدفوع) أو حدوث نزاع حول الفاتورة (حيث يختلف مسجّل النطاق على المبلغ الموجود في الفاتورة) أو خضوع اسم النطاق لرفع دعوة إلى محكمة مختصة أو أية حالات أخرى كما هو موافق عليه من قِبل ICANN.

3.7.5.2 عند اختيار المُسجل -ضمن حالات التخفيف- تجديد اسم نطاق بدون موافقة صريحة من مسجّل النطاق، يجب على المُسجل الاحتفاظ بسجل حالات التخفيف المرتبطة بتجديد اسم النطاق المحدد للمراجعة من خلال اتساق ICANN مع الفقرتين 3.4.2 و3.4.3 من اتفاقية اعتماد المُسجل هذه.

3.7.5.3 عند عدم وجود حالات تخفيف (كما هو محدد في القسم 3.7.5.1 أعلاه)، يجب حذف اسم النطاق خلال 45 يومًا من إنهاء المُسجل أو مسجّل النطاق لاتفاقية التسجيل.

3.7.5.4 يجب أن يقدم المُسجل إخطارًا لكل مسجّل نطاق جديد يصف فيه تفاصيل سياسة الحذف والتجديد التلقائي الخاصة به بما في ذلك الوقت المتوقع الذي يتم عنده حذف اسم النطاق الذي لم يتم تجديده فيما يتعلق بتاريخ انتهاء صلاحية النطاق أو نطاق تاريخ لا يتجاوز عشرة أيام. وفي حال قيام أحد المُسجلين بإجراء أية تغييرات أساسية على سياسة الحذف الخاصة به أثناء فترة اتفاقية التسجيل، يجب عليه بذل الجهد نفسه في إبلاغ مسجّل النطاق بالتغييرات، كما يجب عليه أيضًا

إبلاغ مسجّل النطاق بالتغييرات الأساسية الأخرى التي تتم في اتفاقية التسجيل (كما هو محدد في الفقرة 3.7.7 من اتفاقية اعتماد المُسجلين)."

3.7.5.5 إذا قام المُسجل بتشغيل موقع ويب لتسجيل اسم النطاق أو تجديده، يجب عرض تفاصيل سياسات الحذف والتجديد التلقائي الخاصة بالمُسجل بوضوح على موقع الويب.

3.7.5.6 إذا قام المُسجل بتشغيل موقع ويب لتسجيل اسم النطاق أو تجديده، يجب عليه - في وقت التسجيل وفي مكان واضح على موقع الويب الخاص به - تعيين أية رسوم محتسبة مقابل استعادة اسم النطاق أثناء فترة السماح بالاسترداد.

3.7.5.7 في حال حذف نطاق يخضع لنزاع UDRP أو انتهاء صلاحيته أثناء مدة النزاع، سيكون لمقدم الشكوى في نزاع UDRP الخيار في تجديد الاسم أو استعادته بموجب البنود التجارية نفسها مثل مسجّل النطاق. وإذا قام مقدم الشكوى بتجديد الاسم أو استعادته، سيتم وضع الاسم في حالة تعليق المُسجل وقفل المُسجل، وستتم إزالة معلومات اتصال WHOIS الخاصة بالمُسجل، وسيشير قيد WHOIS إلى خضوع الاسم لنزاع. وإذا تم إنهاء الشكوى، أو إذا وجد أن نزاع UDRP ليس في صالح مقدم الشكوى، فسيتم مسح الاسم خلال 45 يوماً. ويحتفظ مسجّل النطاق بالحق في استعادة الاسم بموجب بنود فترة السماح بالاسترداد الحالية في أي وقت أثناء فترة السماح بالاسترداد، ويحتفظ بالحق في تجديد الاسم قبل أن يتم حذفه.